

— حلّ المجالس البلدية المُنتخبة: نسف لآخر فكتسبات البناء الديمقراطي —

إثر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 8 مارس 2023، تمّ إصدار مجموعة من المراسيم في الرائد الرسمي بتاريخ 9 مارس 2023 تقضي بحلّ جميع المجالس البلدية وتنقيح القانون الانتخابي لاختيار أعضاء المجالس البلدية القادمة.

تُذكّر منظمة البوصلة أنّ هذا القرار الأحادي جاء ليُكمل سلسلة من القرارات مكّنت رئيس الجمهورية من القضاء على كل السلطات المضادة بعد تعليق العمل بالدستور وحلّ المجلس الأعلى للقضاء والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتجميد البرلمان ثمّ حله وتغيير كامل تركيبة الهيئة المستقلة للانتخابات بمرسوم، وهو ما يجعل حلّ المجالس البلدية المُنتخبة خطوة أخرى في اتجاه ترسيخ حكم فردي استبدادي.

أدّى هذا المسار إلى تتالي مظاهر التضييق على الحريات العامة والفردية عبر استهداف المعارضين السياسيين والناشطين النقابيين والإعلاميين والقضاة بالحاكمات باستعمال قانون الإرهاب والقوانين المعادية للحرية كالمرسوم 54، في ظلّ مناخ انهدمت فيه استقلالية القضاء بعد ترهيب القضاة بالإعفاءات والتدخّل المباشر من طرف السلطة التنفيذية وهو ما ينسف كلّ أسس الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية ومبادئ دولة القانون.

يعدّ مسار اللامركزية أحد أهم مكاسب دستور 2014، حيثُ تابعت منظمة البوصلة هذا المسار منذ بدايته إيماناً منها بأهمية تشريك المواطنين في أخذ القرار، ولكون التنمية المحلية التي يمكن أن تُتيحها اللامركزية استحقاقاً من استحقاقات ثورة الحرية والكرامة.

رغم التعثرات التي عرفها مسار تركيز اللامركزية فقد بدأ في التشكل عبر عديد الخطوات بدءاً من تعميم التراب البلدي والمصادقة على مجلة الجماعات المحلية مروراً بانتخابات 6 ماي 2018 وتركيز المجالس البلدية وبداية تسييرها للشأن المحلي. ورغم الصعوبات التي عرفها هذا المسار والتي نُبّهت إليها المنظمة في أكثر من مرّة فإنّ نسفه من طرف السلطة بطريقة أحادية يضرب عرض الحائط مكسباً مكّناً عدداً كبيراً من المواطنين من المشاركة الفعّالة في وضع سياسات عمومية محلية بعد عقود من المركزية المفرطة والإقصاء المُمنهج.

وإذ تعتبر منظمة البوصلة أن هذه المراسيم تؤكد التمشي الاستبدادي لرئيس الجمهورية الذي يسعى إلى تحقيق مشروعه الشخصي، فإنها

- تُندد بشدة بهذا القرار وتدعو المواطنين والمواطنات والجمعيات والقوى الوطنية والديمقراطية للتصدي له بالأشكال السلمية والمدنية المشروعة.
- تُذكر أنّ استهداف مسار اللامركزية انطلق من خلال حذف وزارة الشؤون المحلية وإلحاق هياكلها بوزارة الداخلية في 11 أكتوبر 2021 واعفاء والي بنزرت من مهامه دون موجب قانوني في نوفمبر 2022.
- تُذكر بموقفها من دستور قيس سعيد الذي نزع صفة السلطة عن الجماعات المحلية كما تخلّى عن عبارة اللامركزية مع افراغها من مضمونها الدستورية كمبدأ التدبير الحرّ ومبدأ التفرّيع المنظم لتوزيع السلطات مع السلطة المركزية.
- تعتبر اقدام رئيس الجمهورية على حل المجالس البلدية المُنتخبة قبل شهرين من نهاية عهدها يوم 6 ماي 2023 وتغيير القانون الانتخابي خطوة أخرى في اتجاه حذف كل السلطات المضادة وتحقيق مشروعه الشخصي.
- تُندد بتغيير القانون الانتخابي الذي تخلّى عن مكاسب القوانين الانتخابية السابقة كتمثيلية الشباب والنساء لصالح ترسيخ مشروع البناء القاعدي.